حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يوليو – سبتمبر 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أسباب الطلاق
(دراسة مقارنة للسنوات 1989–1993 وللسنوات 2019–2023)

أ.م.د. ثريا علي حسين*

جامعة بغداد– كلية الآداب– قسم علم النفس
thurayaali26@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/22
تاريخ قبول البحث: 2025/07/04
تاريخ النشر: 2025/09/30

المستخلص:

تعتبر ظاهرة الطلاق من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان مهما كانت درجة تقدمها الحضاري والعلمي لأنها تهدد كيان الأسرة بالانحلال والانقسام ومختلف أنواع المصاعب وهو ما يترك آثاره على المجتمع ككل..، لذا هدف البحث الحالي التعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ومقارنتها للتعرف على التغير والاختلاف لهذه الأسباب عبر الأجيال والسنوات المختلفة من أجل الحد من انتشارها ومن آثارها على المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات والإحصائيات من سجلات شعب البحث الاجتماعي في دائرة محكمة الأحوال الشخصية في البياع والكرادة في بغداد وللأعوام من (1989–1993) ومن (2019–2023)، وبعد تبويب البيانات ومعالجتها إحصائياً واستخراج النسب المئوية للأسباب أظهرت النتائج ما يأتي:

1– تتشابه الأسباب بشكل عام رغم مرور أكثر من (30 عاماً) وتعرض المجتمع إلى كثير من التغيرات والمصاعب من حروب وتغير النظام وحصار وأوضاع ثقافية واقتصادية مريرة.
2– من خلال المقارنات تبين الاختلاف في النسب المئوية من زيادة ونقصان لهذه الأسباب في المجتمع.
3– ففي العام 1989 كانت النسب الأعلى من الأسباب في الطلاق هي الزواج المتعدد وإدمان الكحول والعلاقات المشبوهة خارج الزواج.
4– أما في سنوات الحصار وفي عام 1993 كانت النسب الأعلى لأسباب الطلاق هو انخفاض الدخل وتردي الوضع الاقتصادي ومتطلبا المعيشة.
5– أما في الأعوام (2019و2023) كانت النسب المئوية الأعلى في أسباب الطلاق هي بسبب الخيانة الزوجية وإدمان الكحول والممنوعات وعدم التوافق بين الأطراف.

وقد قدمت الباحثة عدد من التوصيات والمقترحات.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

الفصل الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث:

يعد الطلاق واحداً من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات،ويشكل انتشارها في مجتمعنا العراقي واقعاً مؤلماً أخذت أبعاده اهتمام العديد من المختصين والباحثين نظراً لما تتركه من آثار تؤدي الى تصرع الاسري وانهيار مقوماتها، وبالتالي يمتد الى المجتمع بعرقلة تقدمه وتطوري، فالأسرة تمثل واحداً من النظم الاجتماعية التي يمثل تماسكها أهمسته في المحافظةعلى تماسك المجتمع، ومن الواضح أن مشكله الطلاق شكلت في مجتمعنا أمرأ خطيرأنظراً لارتفاع معدلاته لأسباب مختلفة اجتماعيأواقتصادياً.

ففي دراسة للمالكي (2001) في الامارات يبين ان هناك اسباب عديده ومختلفة قد تؤدي الى الطلاق منها العمل والتعليم والشكل والعمر اضافه الى الحالة العاطفية والنفسية الافراد (المالكي، 2001، صفحة 31).

وقد أجريت على مدى السنوات الاخيرة الكثير من الدراسات حول موضوع الطلاق بسبب ارتفاع نسبة في أغلب دول العالم وخاصة الدول المتقدمة التي تعتمد الاحصائيات والارقام في خططها ومشاريعها كدراسة الشلبي (1992)، وهي من الدراسات المسحية اجريت في رام الله من خلال تحليل مكثف للسجلات الرسمية المتعلقة بهذا النصوص (شلبي، 1992، صفحة 20).

ويمكن القول ان الطلاق في العراق عموماً له خصوصيةلآثاره القاسية على الاسرة بسبب التطرف العاطفي والضغط العشائري والفروق الواضحة في المكانات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا، اذ يترك الطلاق آثاره في الرجل والمرأة مثلما يتركه في حياة الاطفال وفي نموهم النفسي والمعرفي والسلوكي.

وتشكل رعاية الاطفال بعد الطلاق مشكلة صعبة بالنسبة للأسرة والمجتمع كما تحار المحاكم الشرعية أيضاً بين ان تعهد بمسؤولية هؤلاء الى الآباء أو تسمح للأم بنقلهم الى أماكن أخرى الامر الذي يضع نهاية لكيان ووحدة الاسرة، وقد تمتد هذه المشاكل لتساهم كعوامل اساسية في مشكلات أخرى كالتشرد والجنوح والادمان وبالتالي التأثير على النظام الاجتماعي للبلد ككل (المسلماني، 1977، صفحة 110).

وبالنظر الى تزايد نسبته وعدم جدية أسبابها جاء البحث الحالي ليسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الطلاق ومدى اختلافها وتغيرها عبر الأعوام والأجيال في محاولة للحد منها ومن آثارها على المجتمع.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في كونه يعالج واحدة من الظواهر الاجتماعية المهمة والأساسية والتي زاد انتشارها في الوقت الحالي بشكل ملفت للنظر خاصة بعد (2003) وما رافق تلك الفترة من تغيرات اجتماعية سريعة أدى إلى تفاقم المشكلة في مجتمعنا، لذا بات من الضروري القيام بدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية تتوخى من خلالها معرفة الأسباب الكامنة في زيادة ظاهرة الطلاق واختلافاتها عبر السنوات والأجيال.

تعد الأسرة كيان اجتماعي ضروري وحتمي لبقاء الجنس ودوام الوجود الاجتماعي، وذلك باجتماع الرجل والمرأة معا، حيث قال (ﷻ): ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا**﴾(سورة الروم، الآية 21) (عثمان، 1984، صفحة 28).

فالأسرة هي النواة الأولى لبناء المجتمعات، فهي تمثل الأساس الأول لبناء وتشكيل شخصية الأبناء من خلال إشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية ليتجسد في بناء وتكامل في شخصية الأبناء، فالأسرة هي اللبنة الأولى التي يتأثر بها الأبناء، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن للجو الأسري الذي يعيش فيه الأبناء وما يحمله من مشاعر تقبل أو رفض أو مشاعر المحبة كله يساهم في بناء سمات الشخصية لحماية الأبناء وبناء مستقبلهم، فالسلطة الأبوية لها دور كبير في الإحساس بالأمان، أما إذا هذه السلطة فستؤثر على الأبناء من الناحية الانفعالية، خاصة إذا صادفت مرحلة حرجة من مراحل العمر كمرحلة المراهقة التي تعتبر مرحلة هامة وحساسة جداً، حيث يطرأ عليهم العديد من التغيرات سواء على المستوى الجسمي والانفعالي والنفسي (الخولي، 1985، صفحة 97).

ان البحث في الاسرة والعلاقات الاسرية وما يرتبط به من الطلاق من الموضوعات والمشكلات التي تمثل جانباً من الجوانب الدقيقة ذات النواحي البالغة الحساسية كونها من العلاقات الشخصية والخاصة جداً رغم ان هذه العلاقات لا يقتصر حدودها عند افرادها فحسب بل تمتد اثارها نحو المجتمع الذي تكون الاسرة فيه وحدته الاساسية لذلك يتطلب فهم وادراك وتعليم لها، ولقد اكدت الدراسات تأثير التباين بين الزوجين في السمات والخصائص والظروف التي ترتبط بكل فرد في حدوث المشاكل بين الزوجين الأمر الذي يتطلب توافقاً نفسياً وعاطفياً بينهما ومع سير هذا التوافق وتوافر عوامل الاستقرار والتفاهم والتكيف للحياة عموماً تؤدي الاسرة وظيفتها في المجتمع والحياة عموماً وبخلافه قد يحصل الطلاق (الدوري، 1994، صفحة 13).

والطلاق هو انحلال الرابطة الزواجية والذي يترك اثاراً مختلفة على الآباء والأبناء معاً وهو ان كان في حالات معينة يعد خطورة ايجابية تحرر الاسرة من صعوبات حادة ومزمنة لا سبيل الى علاجها الا بالانفصال الا انه في معظم الحالات يؤدي الى نتائج سلبية على الاطفال اذ اشارت دراسة عياش (2004) ان للطلاق تأثيراً سلبياً لا على الصحة العقلية والنفسية للآباء والابناء فحسب ولكن أيضاً على صحتهم الجسمية (السبعاوي، 2013، صفحة 24).

ولا تقتصر النتائج السلبية على الاسرة فقط بل تصل الى المجتمع ككل اذ بينت دراسة هيلروريك Heller&Kecoules(2013) في فرنسا ان هناك تفاعل مشترك بين معدلات وحالات الطلاق وبين القيم والعادات والتقبل الاجتماعي في المجتمع. Heller Recoules2013 P45()

مما تقدم تتبين أهمية البحث الحالي في بيان الأسباب واختلاف هذه الأسباب عبر الزمن وتغير الظروف والازمات في بلدنا وما انعكس عليه ذلك في الاسرة ومشاكلها وصولا الى الطلاق في كثير من الاحيان، الامر الذي دعا بالباحثة الى البحث عن الاسباب والحالات ونسبها قبل اكثر من (25) سنه ومقارنتها بالأسباب والحالات في السنوات الاخيرة للكشف عن تأثير التغيرات التي يشهدها بلدنا وما توالى عليه من حصار وحروب وتغير اوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية وتأثير كل ذلك في تكوين واستمرار الاسرة او انفصالها بالطلاق.

1. إنها من الدراسات الأولى التي تهتم بقضية الطلاق واسبابه عبر السنوات بصورة متعمقة في محافظة بغداد.
2. تركز هذه الدراسة على النظور الاجتماعي في أسباب وتأثيرات ظاهرة الطلاق بصورة أساسية.
3. تهتم الدراسة في تحليل العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وربطها مع أسباب الطلاق.
4. تنطوي هذه الدراسة على ضرورة وجود جوالب إيجابية في تفعيل دور المؤسسات الخاصة والعامة في التوعية وتثقيف الأزواج قبل الزواج وبعده.
5. قد تكون هذه الدراسة مرجعا يستفيد منه بعض المهتمين بموضوع الطلاق من أخصائيين اجتماعيين وجمعيات نسائية، بالإضافة إلى فتح أبواب جديدة أمام الباحثين في التركيز على جوانب أخرى من الطلاق خاصة مع القوانين والتشريعات الجديدة.
6. قد تساعد المسؤولين في وضع بعض السياسات الجديدة التي تخدم المجتمع عن طريق مساعدة المطلقات، والنظر في إقامة مؤسسات رسمية وغير رسمية وتخدم هذه الغاية، بالإضافة إلى أهمية التركيز على جوانب الوعي والإرشاد قبل الزواج (عملية الاخيار) وبداية الزواج والتدخل وقت الأزمات.

أهداف البحث:

استهدف البحث الحالي ما يأتي:

- التعرف على حالات الطلاق واسبابه.
- إجراء مقارنة لحالات وأسبابها ما بين السنوات (1989–1993) والسنوات (2019–2023).

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بحالات الطلاق في دائرة محكمة الاحوال الشخصية في البياع للأعوام (1989–1993) وفي الكرادة للأعوام (2019–2023) في محافظة بغداد.

تحديد المصطلحات:

قامت الباحثة بتعريف المصطلحات الواردة في هذا البحث وكما يأتي:

الطلاق:

- **الطلاق في اللغة:**

اسم مصدر لطلق بالتشديد ويعني رفع القيد الحسي والمعنوي، فالطلاق والإطلاق في اللغة يستعملان لحل القيد حسياً ومعنوياً، وأصله رفع الوثائق والترك مطلقاً سواء أكان حسياً كقيد الفرس أم معنوياً كقيد النكاح، وهو الارتباط الحاصل بين الزوجين وهو مأخوذ من الإطلاق، وإنما يختلف اللفظ باختلاف الرجل: أطلقت ابلي وأطلقت أسيري، وطلقت امرأتي، فالكل من الطلاق، وإنما يختلف اللفظ باختلاف المعنى والعرف خصص استعمال (طلق) في رفع القيد المعنوي، وأطلق في رفع القيد الحسي فيقال: طلق الرجل امرأته ولا يقال: أطلقها، كما يقال أطلق البعير ولا يقال طلقه (عسكر، 2004).

- الطلاق من الناحية الفقهية:

الطلاق في رأي الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الحال أو في المال بلفظ مشتق من (ط، ل، ق)، أو فيما معناه، مما يفيد ذلك صراحة أو دلالة صادر من الزوج أو ممن يقوم مقامه، فيرتفع قيد النكاح بالطلاق في الحال إذا كان بائناً، أو في المال إذا كان الطلاق رجعياً.

- الطلاق من الناحية القانونية:

طريقة قانونية لانحلال الزواج في حياة الزوجين أثر حكم قضائي يعد بناء على طلب أحدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون، أما الطلاق من الناحية النفسية، فيرى علماء النفس الطلاق هو أحد أنواع الاضطراب النفسي وينظر لإليه بأنه عبارة عن عدم التلاؤم بين شخصية الزوجين والتي تكون سبباً للصعوبات في الزواج، فالطلاق مظهر لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف (الشواشرة و عبد الرحمن، 2018، صفحة 305).

- الطلاق من الناحية الاجتماعية:

يرى علماء الاجتماع بأن الطلاق هو الإنهاء القانوني لزواج معترف به رسمياً، وينظر إليه على أنه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة، وبأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويعد الطلاق مرضاً اجتماعياً خطيراً أو أنه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية وهو النهاية الشرعية التي تنهي الزواج وينجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة وما هو إلا ثمن للزواج غير الرغوب فيه، ويعد النقيض التعيس للزواج (الحقباني، 2013، صفحة 26).

الفصل الثاني

الإطار النظري

التطور التاريخي للطلاق:

الطلاق عند الحضارات القديمة:

ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة عرفت منذ قيام المجتمع الإنساني الذي عرف الزواج كبداية لتكوين الأسرة، فقد قامت الشعوب والحضارات القديمة برعاية الزواج، وأعطته جل اهتمامها من أجل الحفاظ عليه وعلى استمراريته، عملت منذ البداية على تلافي الظروف التي يمكن أن تحد من هذه الاستمرارية، وقد أدركت هذه المجتمعاتأنه في انحلال هذا الزواج ربما يكون الخلاص لبعض الأسر، فسمحت بالطلاق في تعليمها وشرائعها التي شرعتها. ونجد أن الحضارة السومرية في العراق حين سنت لوائح الزواج والطلاق ضمن قوانينها فيما عرف بقوانين حمورابي، وذلك في سنة 1763 ق.م، والتي تعتبر أقدم شرائع منظمة للحياة الاجتماعية. فقد رأى المشرع في ذلك العصر أن يضع الطلاق في يد الرجل إذا كانت امرأته عاقرا، أو زنت، او عند سوء تدبيرها لمنزلها. إلا أن الطلاق كان يحفظ للزوجة حقوقها المادية فقط، وكان الزوج يكتفي بأن يقول للزوجة: "لست زوجتي" كي يقع الطلاق (الجنابي، 1984، صفحة 20).

وعرف المصريون القدماء الطلاق، وكان يعني حل رباط الزوجية، بحيث يصبح كل من الزوجين بعيدا عن الآخر وحرا في ممارسة حياته فيما قد يختاره لنفسه. وكان المصريون القدماء يرون في الطلاق شراً كبيرا، ومن أهم

أسباب الطلاق عند المصريين القدماء كان: الزنا والعقم والعيوب الجسمانية. وقد اعتمدوا بعض الاصطلاحات التي تفسر معنى الطلاق، منها (الابعاد)، (الاهمال)،و(الهجر). وعندما كانت تقرن هذه الاصطلاحات بكلمة (زوجة) فإنها تعني الطلاق(حندوسة، 1973).

وكذلك عرف الطلاق عند الصينين القدماء ولم يكن للمرأة حق في طلب الطلاق عندهم إلا إذا اتفقت مع زوجها، وكان القانون الصيني يعاقب الرجل إذا طلق زوجته دون أن يعتمد عللا سبب من الأسباب السبعة التي جاءت في تعاليم (كونفوشيوس)، وهي: العقم، الثرثرة، المرض الذي لا يبرأ منه، عدم احترام الحما والحماة، السرقة، سوء السلوك والفسق، والغيرة(خروفة، 1962، الصفحات 411-412).

وكذلك كان الطلاق معزفا عند الإغريق (قدماء اليونانيين)، وكان الطلاق عندهم من حق الرجل أن يوقعه متى شاء ولأي سبب كان. فالطلاق هو حق مكتسب للرجل منذ اللحظة التي يتزوج فيها من المرأة، باعتبار أن الزوج قد قام بشراء المرأة من ذويها، وبذا تكون قد اصبحت من أملاكة الخاصة. وهذا يعني أن من حق الزوج تزويج مطلقته إلى أي شخص آخر باعتبارها من أملاكه الخاصة، كما يستطيع أن يوصي بتزويجها لشخص معين بعد وفاته. وفي حال كان الزوج عقيما فإن من حقه اختيار قريب له لتحمل منه(الزراد و آخرون، 1987).

ومع تطور المجتمع اليوناني، اختلفت صور الزواج والطلاق في العصر الكلاسيكي، فقد بقي الطلاق بيد الرجل بالرغم من أنه أعطى للمرأة الحق في طلبه في حالات الهجر، أو إلحاق الضرر بها. وقد اعتبر الفلاسفة الإغريق أمثال أرسطو وأفلاطون أن الطلاق ظاهرة شاذة تهدد الأسرة وتؤثر في تماسكها (الجنابي، 1984، صفحة 56).

أما عند الرومان فقد اختلفت صور الطلاق خلال العصور المتعاقبة من تاريخهم، ففي العصر الروماني الأول، كان الطلاق من حق الزوج ومن حق رب أسرة الزوجة حتى لو كانت الزوجة متمسكة بهذا الزواج، ومع تطور المجتمع أخذت المرأة بعض الحقوق التي سمحت لها في طلب الطلاق إلى جانب أحقية الزوج في ذلك في حين ألغي دور رب أسرتها في هذا الحق، فانتشر الطلاق وشاع في تلك الفترة، وفي العصر الكلاسيكي كثرت حالات الطلاق حتى أصبح الأمر حديث الفلاسفة في ذلك العصر محل استهزائهم، ولكن الأمر انتهى إلى تحريم الطلاق عند ظهور المسيحية في الأمبراطورية الرومانية، إلا لظروف قهرية قوية كزنا الزوجةــ وليس للزوجة طلب الطلاق إلا في حالة حكم على الزوج بجريمة قتل أو تسميم وفي حالة زنا الزوج فإنه لا يعامل كمعاملة الزوجة (العقيل، 2005، صفحة 132).

النظريات المفسرة للطلاق:

قدمت النظريات الاجتماعية مجموعة من التفسيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لحدوث الطلاق وارتفاع معدلاته، وجميعها تتعلق بالحياة المدنية وما ترتب عليها من ضعف الروابط الأسرية والزواجية، مما جعل كثيرين من الأزواج يتخلون عن علاقاتهم الزوجية بسهولة.

ومن هذه التفسيرات ما يلي:

1- قيام الحياة الحديثة على الفردية وتحقيق الذات، مما أدى إلى ضعف قيم الإيثار والتعبيرية والتضحية التي تقوم عليها الحياة الزوجية والأسرية، وتجعل كل من الزوجين يلجأ إلى الطلاق، ولا يعبأ بالأضرار التي تلحق بغيره بسبب الطلاق.

2- تغيير قوانين الزواج والطلاق وإعطاء الفرد الحرية في الزواج والطلاق، وجعل الرجال والنساء لا يحتملون الصعوبات التي تواجه الحياة الزوجية ويتجهون إلى إنهائها لأسباب بسيطة.

3- الأزمات والصعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها الأسرة والمجتمع تجاه تعرض آلية الزوجية لضغوط وتوترات لا تنتهي غالبا إلا بالطلاق.

4- سوء الاختيار في الزواج، ووجود تباين كبير بين الزوجين في السن والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، مما يجعل التفاهم الزواجي صعباً وتزيد الخلافات التي لا تحل إلا بالطلاق(مرسي، 1991، الصفحات 301-302).

ومن هذه النظريات المفسرة للطلاق نذكر:

أولا. نظرية التعلم:

أرجعت هذه النظرية إلى عدم حصول كل من الزوجين على الإثابة من الآخر، وذلك لشعورهما بالحرمان من إشباع حاجاتهما في الزواج أو تعرضهما للعقاب وشعورهما بالتوتر والقلق في تفاعلهما معاً، مما يجعل استمرار علاقتهما الزوجية شيئاً مؤلماً لا يقدران على تحمله، فيكون الطلاق وسيلة لتخليصهما من مشاعر الحرمان والتوتر والقلق في وجودهما معا، وقد يكون الطلاق في هذه الحالة طريقة لمساعدة كل منهما في الحصول على فرصة أخرى في الزواج من شخص آخر. فكل شخص (طبقا لهذه النظرية) يترك العلاقة الزوجية التي حرم فيها من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (مرسي، 1991، صفحة 301).

ثانيا. نظرية التبادل:

تنطلق فكرة هذه النظرية- وهي أقرب إلى النظريات الاقتصادية في البحث عن أفضل الأنظمة، وهي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الناس، هذا المبدأ الخاص بعلم الاقتصاد استخدم في علم الاجتماعمن خلال مضامين اجتماعية تشمل:

- ندرة محاولة الفرد الانتفاع المادي بالدرجة القصوى.
- عدم تصرف الأفراد بشكل عقلاني دائماً.
- يخضع تبادل الأفراد للتأثير والتأثر بالمؤثرات الخارجية المنظمة.
- عدم وجود معلومات كافية لدى الأفراد لجميع البدائل الجاهزة والموجودة بالفعل.

هذه المضامين تنطبق على كل فعل اجتماعي يقوم به أفراد المجتمع، فالزواج والطلاق والأسرة وعلاقة المودة التي يسعى إليها الأفراد من خلال الزواج، كلها تقع في خانة المنفعة التي تؤكد عليهاالنظرية التبادلية، فمدى جاذبية الزواج الحالي تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم.

وقدم بيتر بلاو (Peter Belau) منظورهعن التبادل في الحياة الاجتماعية معتبراً إياه المبدأ الرئيس الذي تنهض عليه الطبيعة البشرية، إذ يؤدي هذا التبادل إلى استقرار البناء الاجتماعي كما أنه يؤدي إلى حدوث عملية التغير، فبالرغم من أن بيتر بلاو يبدأ بدراسة عملية التبادل الاجتماعي وتحليلها على مستوى العلاقات الفردية، إلا أنه يعمل على تجسير العلاقة بين هذا المستوى الأولي ومستوى التنظيمات والمجتمع، ويرى بلاو أن عملية التبادل تتم في أساسها بافتراض الأفعال الطوعية، فترتبط الحوافز والاختبارات فيها بالمردود المتوقع من قبل الآخرين، وفي تناوله لعملية التبادل الاجتماعي ينظر بلاو إلى الحياة الاجتماعية كسوق تفاوض تتيح للإنسان الاختيار من بين بدائل(بلاو، 1964، صفحة 111).

وقد قام جورج ليفنجر (Levinger) بتوظيف هذه النظرية في تفسير الطلاق، حيث افتراض امكانية حدوث الطلاق عندما تصبح مزايا الإبقاء على علاقة الزواج أقل من عيوبها. بمعنى آخر فإن جاذبية الزواج تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم. فعندما تكون كفة المزايا أرجح تكون الجاذبية أكثر لاستمرار الزواج. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القرارات التي يتخذها الأفراد تكون في النهاية جزء من عملية التبادل الاجتماعي التي هي جزءاً من عملية التكامل والتضامن الاجتماعي.

ثالثاً: النظرية الوظيفية:

يرى أنصار هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والاجتماعية والعاطفية التي يسعى إلى إشباعها،ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الاحتياجات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، واستمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجات، وإذا فقد هذا الجزء وظيفته انتهى وزال. والأسرة وفقا لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي،لها عدة وظائف هامة تساعد على استمرار المجتمع، مثل إنجاب الأطفال، ومساعدة الأفراد على التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة بهم، وإعداد الأفراد لأدوارهم المستقبلية، وإشباع احتياجات أفرادها الطبيعية، وغرس قيم المجتمع وثقافته في الأفراد، وتخفيف الضغوطات التي قد يواجهها الأفراد أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية، وإذا لم تستطع الأسرة تحقيق هذه الوظائف، فإن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وإنهاء الزواج(الرديعان، 2008، الصفحات 235-237).

رابعاً. النظرية البنائية الوظيفية:

يؤكد أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة كالنظام السياسي والاقتصادي والديني والتعليمي والأسري، والعلاقة بين هذه النظم تقوم على الترابط والتساند والاعتماد المتبادل بين الأجزاء، ويحرص المجتمع على تحقيق هذا التوازن بين هذه النظم، ولكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة يؤديها تساعد على استمرار البناء، وأن الهدف الرئيس لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في النظم الاجتماعية المختلفة وعجزها عن القيام بوظائفها وأدوارها المتوقعة منها مثل: وجود البطالة أو الفقر أو ضعف الوازع الديني أو عدم الاستقرار السياسي وغيرها مما ينعكس على الأسرة ويؤدي إلى حدوث الطلاق(الرديعان، 2008، صفحة 92).

إن نظام الأسرة هو نظام فرعي داخل النظام الاجتماعي الرئيس، وله بناء، وكل جزء في هذا البناء له وظائف، وأي خلل في البناء أو الوظائف قد يعرض الأسرة إلى الطلاق، ذلك أن نظام الأسرة مرتبط بالمجتمع، وأي خلل في أي منها يؤثر على كافة أجزائه، إذ أن أي خلل في البناء يؤثر على باقي أفراد المجتمع، وبهذا يكون تأثيره المباشر على الأسرة الصغيرة مما قد يؤدي هذا إلى الطلاق.

خامساً: النظرية التفاعلية الرمزية:

يرى علماء التفاعلية الرمزية أن الأسرة يجب ألا تدرس كنموذج مثالي بل يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية، فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق، فكل أسرة لها علاقتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأسر. وتلعب الأسرة دوراً هاماً في تلقين الأفراد أدوارهم المستقبلية. وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر والتي تصبح جزءاًمن أدائهم لأدوارهم المستقبلية، وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً، ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين إدخال بعض التعديلات على دوره، وفقا للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر، ووفقاً للظروف المحيطة به، لذلك نجد أن أية علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى، وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبهاالزوجان من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما، والعكس صحيح، فكلما كانت المعاني والرموز متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما قد يؤدي إلى الطلاق(الرديعان، 2008، الصفحات 80-81).

دراسات سابقه تناولت أسباب الطلاق:

الدراسات العربية:

1. دراسة (الشلبي، 1992)

بعنوان: (الطلاق في لواء رم الله "دراسة إحصائية اجتماعية):

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المسحية القليلة التي تعالج موضوعاً من موضوعات الأحوال الشخصية في بلادنا والمتعلق بموضوع (الطلاق)، ومما يزيد في أهميتها اعتمادها على تحليل مكثف للسجلات الرسمية المتعلقة بهذا الخصوص، والمتوفرة في المحكمة الشرعية لمحافظة رام الله والمحكمة الشرعية في مدينة بير زيت للأعوام (1986-1989)، وتضمنت الدراسة العديد من الجداول الإحصائية، وهي تشير إلى توثيق وعمل دؤوب في مراجعة السجلات المذكورة، وتعد مدخلاً نتوقع أن يكون ذا فائدة كبيرة للباحثين في هذا المجال مستقبلاً. فالجدول الإحصائية المتضمنة في هذه الدراسة تشكل أساساً ليس فقط في باب الاستفادة من تلخيصاتها الرقمية، وإنما في وضع أساس منهجي لتحليل ملفات المحاكم الشرعية إحصائية(شلبي، 1992، صفحة 20).

2. دراسة (المالكي، 2001)

بعنوان: (ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأسباب والاتجاهات والمخاطر والحلول):

ركز الباحث للتعرف إلى أهم الأسباب المؤدية للطلاق وتأثيرها في المطلقات، فوضع فرضيات للأسباب المباشرة وغير المباشرة، وكانت منهجية البحث مبنية على عينة عشوائية من المطلقات مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيعات

الجغرافية، وبلغ حجم العينة (310) مطلقات، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم المطلقات هن في مقتبل العمر وسن العطاء، وكما وجد أن النساء الأقل تعليماًوعملاً هن من أكثر المطلقات، كما توصل الباحث إلى أهمية وطبيعة السكن وأثره في ظاهرة الطلاق، كما وجد الباحث في دراسته أن النسبة الأكبر من الطلاق وقع بناء على طلب الطلقات، وأوصى الباحث بتأهيل المطلقات ماديا ومعنويا من خلال مؤسسات خاصة لمعالجة آثار ظاهرة الطلاق(المالكي، 2001، صفحة 31).

3. دراسة (عياش، 2004)

وعنوانها: (ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيرة):

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء مؤشرات ملموسة لبعض القضايا المتعلقة بالطلاق، والتي لا بد من تحليلها وفهمها خاصة أن الأبحاث الميدانية المتعلقة بهذا الجانب تحديداً وبالمشاكل الاجتماعية النسائية بعامة نادرة جدا، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق وما يترتب عليها من مشاكل وكيفية التعامل معها لإيجاد الحلول لها من وجهة نظر إسلامية، وكان الأسلوب المتبع في هذه الدراسة الحالة من خلال مقابلة عينة من المطلقات في مدينة البيرة وهددهن (30) حالة من أصل (63) حالة طلاق تمثل مجتمع الدراسة، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أوضحت الأسباب التي أدت إلى الطلاق بين الأزواج، وكان من أهمها: سفر الزوج إلى الخارج، وفارق السن بين الزوجين، وتعسف الزوج في استعمال الحق الممنوح له، وتدخل الأهل في الحياة الزوجية، والعقم. وأوصى الباحث بالعمل على استئصال تلك الأسباب وذلك بتعريف كلا الزوجين إلى مخاطرها، ليعملا على تلافيها وتجنبها حتى تبقى الأسرة مستقرة، كي ينعم فيها الزوجان والأولاد والأقارب والمجتمع بالهدوء والهناء(عياش، 2004، صفحة 17).

الدراسات الاجنبية:

1. **دراسة هيلر ستين وآخرين (Heller stein et al, 2012) في الولايات المتحدة الأمريكية "كامبردج"، بعنوان دورة العمل والطلاق**

(Business cycles and divorce: Evidence from microdata) :

حاولت الدراسة الربط بين دوري العمل والطلاق، كما حاولت هذه الدراسة الربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق. استخدم منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة، وقد تبين من خلال هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي حيث أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكرا وكان مستوى تعليمهن منخفضاً.

2. دراسة هيلر وريك(Heller&Recoules, 2013) فيفرنسا، بعنوان التغيرات في أنماط الطلاق

(Changes in divorce patterns: Culture and the law):

تركز هذه الدراسة على التفاعل المشترك ما بين التغير في معدلات الطلاق وقوانين الطلاق والتقبل الاجتماعي لها، حيث أن الاستجابة الاجتماعية تختلف بين الأفراد حسب القيم والعادات وبعض خصائص المطلقين، وأن التغير في

قوانين الطلاق التي تتم من خلال طرحها في المؤسسات التشريعية وفوزها بالأغلبية، غالبا ما تسهل عمليات الانفصال والطلاق دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأطفال الذين هم أكثر المتضررين بوقوع الطلاق.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات الاقتصادية المتسارعة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية تتطلب مراجعه دائمة لقوانين الطلاق، وكذلك إلى حقيقة مفادها أن التغيرات الحاصلة في القوانين ترتبط بالحقائق الموجودة .(Heller&Recoules, 2013, p.45)

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

أولا: منهج البحث

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على طريقة المسح الاجتماعي الذي يعتمد على دراسة الظواهر كما في الواقع ويسهم بوصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتنفيذها ومن ثم تقديم النتائج في ضوئها ومن خصائص هذا المنهج أنه لا يقف عند حد جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية المعينة وتبوبيها وتنظيمها من أجل استقصاء جوانب الظاهرة المختلفة وإنما تعتمد على الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع من خلال تحليل تلك الظاهرة والمشكلة الاجتماعية وتغييرها ومن ثم التوصل إلى تعميمات ذات مغزى ويزيد لها الدراسة رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة وتسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

ثانياً: مجتمع البحث:

أن تحديد مجتمع البحث عملية أساسية في البحوث فليس من الضروري أن ينطبق البحث على الإنسانية جميعاً بل يجب ان ينطبق هذا البحث على مجتمع المراد دراسته والبحث فيه لذلك كان مجتمع البحث الحالي من المطلقين والمطلقات في المجتمع العراقي.

ثالثاً: عينة البحث:

شملت عينة البحث عدد من المطلقين والمطلقات الذين تمت دراسة حالاتهم من السجلات الاحصائية في شعبة البحث الاجتماعي في المحاكم بمحافظة بغداد، اذ بلغ عدد المطلقين والمطلقات (140) حالة من سجلات محكمة البياع للسنوات من (1989 الى 1993)وبلغ عدد المطلقين والمطلقات (200) حالة من سجلات دائرة محكمة الاحوال الشخصية في الكرادة للسنوات من (2019 الى 2023).

رابعاً: اداة البحث:

بعد الاطلاع على الدراسات والادبيات السابقة تم اجراء دراسة مسحية على السجلات الاحصائية الخاصة بالباحثين الاجتماعيين في المحاكم في محافظة بغداد وتسجيل كافه الاسباب والمعلومات وتبويبها احصائياً بالتكرارات والنسب المئوية واستخلاص الاسباب والنتائج منها كما هو موضح في جدول(1)، (2)، (3)، (4).

الفصل الرابع

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها

اسباب الطلاق في بغداد للسنوات (1989 الى 1993)

من ناحية اسباب الطلاق لسنه 1989 كما في جدول (1) فقد احتلت زواج الزوج من امرأه ثانية المرتبة الاولى بنسبة مئوية 18,33% ثم احتل بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية 15% ان الزوج له علاقات مشبوهة مع نساء أخريات، أما المرتبة الثالثة فقد احتلت كل من ان الزوج له شذوذ جنسي والتدخل من قبل الاهل في حياة الزوجين بنسبة مئوية 13,33% أما المرتبة الرابعة عدم احترام الزوجة لزوجها بنسبة مئوية،أو عدم التوافق بين الزوج والزوجة تمثل النسبة المئوية 11,66%. أما المرتبة الخامسة وهو إدمان الزوج على المسكرات بنسبة مئوية 8,33%. أما المرتبة السادسة وهي ان الزوجة تترك البيت دون علم زوجها احتلت 5%، اما المرتبة الاخيرة وهي اكتشاف الزوج الزوجة غير عذراء في ليلة الدخلة بنسبة مئوية 3,33%.

جدول (1)

ت	الاسباب للعام 1989	التكرار	النسبة المئوية
.1	زواج الزوج من امرأه ثانية سواء بعلمها او سراً	11	18,33
.2	الزوج له علاقات مشبوهة.	9	15
.3	الزوج له شذوذ جنسي	8	13,22
.4	التدخل من قبل الاهل في حياة الزوجين	8	13,33
.5	عدم احترام واطاعه الزوجة لزوجها	7	11,66
.6	عدم التوافق والانسجام بين الطرفين	7	11,66
.7	الزوج مدمن على الكحول.	5	8,33
.8	الزوجة تترك البيت دون علم زوجها.	3	5
.9	اكتشاف الزوج ان زوجته غير عذراء لليله الدخلة	2	3,33

اما سنه (1993) فكانت أعلى نسبه مئوية مخالفة تماماً لسنه (1989) حيث ان الأسباب المادية والاقتصادية شكلت اعلى نسبة مئوية بلغت 18,75% ثم اعتداء الزوج على زوجته بالضرب 16,25% اما تدخل الاهل في الحياة الزوجية 13,75% وهذه النسبة المئوية مقارنة بسنة 89 التي بلغت 13,33%، اما عدم الانسجام بين الطرفين بلغت النسبة المئوية 12,5% اما عدم اطاعة الزوجة لزوجها 100%. أما في المرتبة الخامسة فكانت إدمان الزوج على الكحول وتحريض ابناءها للخصام مع والدهم بلغت النسبة المئوية 8,75% وهكذا كما هو مبين في الجدول ادناه كما في الجدول رقم(2)

جدول (2)

ت	الاسباب للعام 1993	التكرار	النسبة المئوية
.1	يرجع إلى أسباب مادية من قيام الزوج ببيع الأثاث	15	18,75
.2	الزوج يقوم بالاعتداء على زوجته بالضرب.	13	16,25
.3	تدخل الأهب في الحياة الزوجية.	11	13,75
.4	عدم الانسجام بين الطرفين	10	12,5
	عدم اطاعة الزوجة لزوجها	8	10
.6	ادمان الزوج على المسكرات	7	8,75
.7	تحرض اولادها للخصام مع ابائهم	7	8,75

.8	تزوجها عن طمع	4	5
.9	زواج بالاكراه	3	3,75
.10	الزوجة لم تتمكن من الخلفة	2	2,5
المجموع		80	

أسباب الطلاق في بغداد للسنوات (2019 الى 2023)

من المعلوم إن ظاهرة الطلاق هي ظاهرة عامة وموجودة في كل المجتمعات والخطورة تمكن في ارتفاع معدلاتها بعد عام (2003) لأسباب كثيرة ومتنوعة حاولنا الحصول عليها من خلال الرجوع الى محكمة الأحوال الشخصية في محافظة بغداد والقيام بعقد لقاءات مع عدد من المحامين والمحاميات فضلاً عن عدد من العينات الموجودة في المحكمة ومناقشتهم لغرض معرفة الأسباب الكامنة لحدوث الطلاق، وقبل الدخول في تفاصيل تلك الأسباب لابد من ذكر بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من المحكمة ومن مكتب الباحث الاجتماعي، وكما موضح في الجدول (3)

جدول (3)

الطلاق في المحاكم العراقية في السنوات (2019–2023)

ت	الاسباب	2019	2020	2021	2022	2023
.1	السكن والخلافات العائلية	139	131	61	111	25
.2	تدني المستوى المادي للزوج وعدم الإنفاق	86	105	55	75	18
.3	زواج القاصرات	37	73	30	68	14
.4	السكن المشترك مع اهل الزوج	130	107	86	90	18
.5	اعتماد الزوجة على اهلها	63	71	36	35	15
.6	الخيانة الزوجية	165	178	70	109	29
.7	احتساء الخمور وتناول الممنوعات	122	108	31	89	30
.8	اصدقاء السوء	31	36	15	39	8
.9	عدم تحمل الزوجين او احدهما المسؤولية الحياة الزوجية والأطفال	96	113	33	73	16
.10	انعدام التوافق النفسي والأسري بين الزوجين	104	116	48	89	20
.11	هجر الزوج الزوجة لأسباب غير قاهرة	112	108	26	82	22
.12	الزواج من زوجة اخرى دون موافقة الزوجة	47	74	10	44	11
.13	استخدام العنف البدني والنفسي من قبل الزوج	123	77	27	114	17
.14	عدم تطبيق الشروط المتفق عليها اثناء فترة الخطوبة	36	20	3	10	1
.15	أسباب اخرى	12	2	/	/	/
المجموع		1,303	1319	547	1028	244

جدول (4)

النسب المئوية لأسباب الطلاق بالنسبة موزعة حسب السنوات من(2019-2023)

ت	الاسباب	2019	2023
.1	السكن والخلافات العائلية	9,9	10,2
.2	تدني المستوى المادي للزوج وعدم الإنفاق	7,1	7,4
.3	زواج القاصرات	5,5	5,7
.4	السكن المشترك مع اهل الزوج	8,1	7
.5	اعتماد الزوجة مادياً على اهلها	5,3	6,1
.6	الخيانة الزوجية	13,1	11,9
.7	احتساء الخمر وتناول الممنوعات	8,9	12,3
.8	اصدقاء السوء	2,7	3,4
.9	عدم تحمل الزوجين او احدهما المسؤولية الحياة الزوجية والأطفال	8,6	6,5
.10	انعدام التوافق النفسي والأسري بين الزوجين	8,8	8,2
.11	هجر الزوج الزوجة لأسباب غير قاهرة	8,2	9
.12	الزواج من زوجة اخرى دون موافقة الزوجة	5,6	4,5
.13	استخدام العنف البدني والنفسي من قبل الزوج	8,8	6,1
.14	عدم تطبيق الشروط المتفق عليها اثناء فترة الخطوبة	1,5	0,4
.15	أسباب اخرى	0,1	0

أما عن الأسباب فهي كما يلي:

1. تدخل الأهل بشؤون الزوجين:

وهو واحداً من الأسباب التي تؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية من خلال إثارة المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الزوجين فهناك من الزوجات التي تكشف أسرار علاقتها بزوجها وتنقلها الى أهلها خصوصاً إن هناك من الأهالي من تنقصهم الخبرة والاستشارة والرأي فيتسببون في إحداث مشكلة وذلك من باب نصرة ابنتهم وبالتالي هذا يقود الى نتائج وخيمة، وكذلك الحال بالنسبة للزوج فتدخل الأهل سواء الأم أو الأخوات أو الأخوة في شؤونه الخاصة ينشأ بذلك خلاف ويشتد الخلاف بين الزوجين ويؤدي بالتالي إلى التعصب من قبل كلا الطرفين (أهل الزوج وأهل الزوجة) في محاولة لإثبات الذات دون مراعاة ما ينتهي إليه صراع الأهالي من تدمير للأسرة وتفككها بإيقاع الطلاق بينهما (السبعاوي، 2013، صفحة 7).

2. الزواج المبكر:

يعد واحداً من الأسباب الخطيرة التي تؤدي إلى الطلاق فالذين يتزوجون في أعمار صغيرة يفتقدون في الأغلب إلى النضج النفسي والاجتماعي لكونهم لازالوا في مرحلة المراهقة التي يكثر فيها الغضب والتسرع في اتخاذ القرارات وعدم القدرة على مواجهة الصعوبات التي تواجههم في حياتهم وعجزهم في التكيف مع العديد من المواقف الاجتماعية المختلفة بسبب عدم امتلاكهم الخبرةالمرونة أو النضج فيما يتعلق بالطرف الآخر والشريك في الحياة الزوجية، لهذا نجدهم غير مؤهلين لفهم معنى الحياة الزوجية ومسؤولياته وإدراكهم لطبيعة الحياة الزوجية سواء من الفتى الذي يصعب عليه الاستقلال في حياته بعيداً عن أهلهوذويه فيتدخلون في حياته لعدم قدراته المالية والإدارية، وكذلك الحال بالنسبة للفتاة التي لا تكون قادرة على مواجهة المسؤولية الزوجية تجاه زوجها وأطفالها وبيتها ولا تقدر مدى هذه المسؤولية وقيمتها فتكثر

المشاكل ويصعب التفاهم والانسجام بينهم مما يجعل الطرفين يبتعد كل منها عن الآخر في سلوكه وعواطفهوأفكاره ولن يكون أمامها ألا اللجوء إلى ابغض الحلال وهو الطلاق(السبعاوي، 2013، صفحة 6).

3. الفارق في العمر بين الزوجين:

يلعب الفارق في عمر الزوجين دوراً أساساً في حدوث المشاكل والخلافات بين الزوجين لان الاختلاف في الأعمار يترتب عليه اختلاف في الميول والرغبات لأن كل واحد من الأطراف يكون من جيل له أفكاره وطريقته في أسلوب الحياة وتعامله يختلف عن الطرف الآخر مما يسبب عدم الانسجام والتفاهم بين الزوجين فيؤدي إلى حدوث الصراعات والتوترات والتي تنتهي إلى تفكك الأسرة وانهيارها.(السبعاوي، 2013، صفحة 13)

4. تعدد الزوجات:

كثيراً ما يقع الطلاق بسبب وجود أكثر من زوجة فتحدث الخلافات والمشكلات والصدمات ما بين الزوجات أو أولادهم بسبب تقصير الرجل في واجباته المالية والاجتماعية تجاه أسرته أو هجره لزوجته هذا مما يجعل جو الأسرة دائماً متوتراً مما يؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية أما من قبل الزوج للتخلص من المشاكل أو بناءً على رغبة الزوجة لعدم تحملها العيش والاستمرار في حياة مضطربة.

(السبعاوي، 2013، صفحة 8)

5. الإدمان على المسكرات:

يعد الإدمان على تناول المسكرات واحداً من الأسباب التي تؤدي إلى انهيار العلاقات الزوجية ويحدث الطلاق، لأن إدمان الزوج على تناول المسكرات ينعكس على سلوكه وتصرفاته الزوجية بصورة سلبية فيفقد العقل فيؤدي إلى تعرض الزوجة إلى الاهانة والاعتداء بالضرب المبرح لفقدانه السيطرة والوعي في تلكاللحظة هذا مما يجعل الزوجة تلجأ إلى طلب الطلاق هذا من جانب، إلى جانبذلك إن تناول المسكرات والإدمان عليها تجعل من مكانة الزوج مثلاً سيئاً **لأبنائه** فتقل قيمته واحترامهم له، فضلاً عن التقصير في توفير متطلبات الأسرة وعدم تحمله المسؤولية لان جزء كبير من المال يتم استقطاعها من دخل الأسرة على تناول المسكرات فمثل تلك الأوضاع لابد أن تختل العلاقات الزوجية ويتصدع كيانهافتنتهي بحدوث الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 13).

6. العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية في تحقيق مبدأ الاستقرار الأسري واستمرار الحياة الزوجية بشكلها الطبيعي، فقد يعجز بعض الأزواج تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها وخصوصاً الذين يمتهون مهن بسيطة تدر عليهم دخلاً لا يكفي لسد متطلبات الزوجة الكثيرة التي لا تقف عند حد معين فتحاول ممارسة الضغط على زوجها وتحميله ما لا طاقة له به منها ما يتعلق بالحاجات الخاصة بها أو أبنائها أو أمور تتعلق بالمنزل من خلال ما تراه من مظاهر عند الأخريات غير متوفرة عندها ومحاولة سعيها إلى مضاهاتهن في ذلك دون مراعاة الحالة المادية لزوجها وظروف وطبيعة عمله وقدرته على توفير مثل تلك المتطلبات، فتبدأ المشاكل والخلافات ويكبر الشقاق الأسري ويجد الزوج نفسه عاجزاً عن تلبيه تلك المتطلبات فيدخل في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولادها فتختفي السكينة

وتضيع المودة والرحمة بينهما وتحت وطأة تلك الأوضاع يحدث لدى الزوج نوع من الجفاء تجاه زوجته حتى تنتهي بالطلاق (السبعاوي، 2013، الصفحات 13-14).

7. الخيانة الزوجية:

واحدة من الأسباب التي يمكن أن تحطم كيان الأسرة فيحدث الطلاق فهناك من الأزواج من يلجأ إلى إقامة عاقات مشبوهة من خلال وجود التقنيات الحديثة التي دخلت مجتمعنا مؤخراً وسهلت مثل هذه الأمور ومنها الموبايل والذي كان له تأثيراً سلبياً في ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم حدوث المشاكل، فضلاً عن الانترنيت وغرف الدردشة والمواقع الجديدة والتي يتم منها تبادل الصور الشخصية والأفكار والرسائل وتنمي الشكوك، فمثل تلك الوسائل التي سخرت لخدمة الإنسان فقد كانت سبباً للعديد من حالات الطلاق من خلال إثارة الشك والريبة بين الزوجين وخصوصاً في حالة انعدام المصارحة والثقة بينهما (السبعاوي، 2013، صفحة 14).

8. التنشئة الأسرية غير الصحيحة:

فمن الإشكاليات التي يواجهها أغلب المتزوجين مسألة التنشئة الأسرية التي عاشوها فكثير ما نجد أن هناك من المتزوجين يتصفون ببعض الصفات منها الإهمال والاتكالية واللامبالات والتعلق الشديد بالأهل وخاصة من جانب الزوجة، كما أن الدلالة الزائد في بيت أهلها فضلاً عن عدم تربيتها على الأخلاق الإسلامية السامية التي تدعو إلى احترام زوجها وتقديسها الحياة الزوجية وطاعة الزوج في العديد من الأمور يمكن أن يخلق لها العديد من المشاكل لعدم قدرتها على الاستقلالية في تحمل الحياة بمفردها فتؤدي بالنهاية إلى فشلها، وكذلك الحال بالنسبة للرجل فنجد كثيراً من الأزواج من تربى على مفاهيم خاطئة تضخم له دوره وتبرر له الأخطاء التي يرتكبها فهذا يؤدي إلى تفكيك الروابط العائلية بل إلى حدوث الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 14).

9. استقلال المرأة اقتصادياً (عمل المرأة):

هناك بعض من الزوجات بفعل استقلالها ماديا أدى إلى إهمالها إلى رعاية أسرتها وأطفالها وزوجها، كما أصبحت تنظر إلى الزواج ليس لكونه وسيلة لتحقيق الضمان الاقتصادي بل أصبح اقل حاجة بفعل عملها الذي مكنها من توسيع إدراكها وأضفي عليها شخصية أفضل إلى جانب ذلك سمح لها في أمكانية التفكير بدون زوج بفعل استقلالها ماديا، فضلا عن ذلك نجد من بعض الزوجات من تنظر نظرة دونية إلى زوجها خصوصا إذا طالبها بالمساهمة براتبها فأما أن تساهم أو تحمله المئة والتكلف، كما أن هناك من الزوجات نتيجة عملها تحاول أن تتسلط على أمور المنزل فتصبح الأمرة الناهية في شؤونه فيحدث الخلاف الذي ينتهي إلى حدوث الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 14).

10. عدم التوافق بين الزوجين

يعد واحدا من الأسباب الرئيسة لحدوث الطلاق، فالزوج الناجح يقوم على تغليب العقل على العاطفة مع مراعاة جانب هام والمتمثل بالتقارب الفكري والتجانس الثقافي... الخ، فعدم وجود التوافق الفكري والعلمي وتوافق الشخصية والانسجام الروحي والعاطفي في الرغبات والميول بين الزوجين يمكن أن يثير المشاكل فالاختلاف في المستوى الثقافي والعلمي بين الزوجين بعد عاملا هاما في حل الرابطة الزوجية، فالاختلاف في المستويات الثقافية بين الزوج والزوجة لها

أكبر الأثر في حدوث الصرعات التي تؤدي إلى الطلاق. كما أن عدم التوافق في الخلفية الاجتماعية لكلا الزوجين عاملا هاما في تصعيد حدة التوترات العائلية وتهديد الرابطة الزوجية بالانهيار أجلا أم عاجلا، حيث أن الأسرة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها والمحافظة على كيانها مع وجود الفوارق العميقة في الخلفية التي يحسها الزوجان باستمرار، فاختلاف الكبير في الأذواق والميول والرغبات والميول والاتجاهات بين الزوجين بينهما يكمن أن يكون لها تأثيراتها السلبية في وقوع الخلافات بينهما، فالزوج قد يعتقد بفكرة معينة إلا أن هذه الفكرة تختلف عن الفكرة التي تحملها زوجته وهذا دائما ما يثير الجدل والمناقشات العميقة بينهما، وقد ينتهي بشجار مفتوح يعكر صفو حياتهما الزوجية ويؤدي إلى انهيارها عن طريق الانفصال أو الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 15).

11. اعتماد الزوج على عمل الزوجة:

هناك بعض من الأزواج من يكون عاطل عن العمل فيعتمدون على زوجاتهم خصوصا في حالة عمل الزوجة فيصبح الزوج اتكالي لان المسؤولية الإنفاق على شؤون البيت والأبناء تقوم بها الزوجة فقد تحدث الخلافات خاصة عند شعور الزوجة باعتماد الزوج عليها والتمهل في مسألة البحث عن عمل وهذا يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات بينهما وانهيارها (السبعاوي، 2013، صفحة 15)

12. السكن المشترك:

يعد واحدا من الأسباب في زيادة حدة الصراع والخلاف بين الزوجين نتيجة التدخل أهل الزوج في حياة ابنهم الخاصة في الوقت الذي تطمح الزوجة أن تستقل وان تكون سيدة منزلها بعيدا عن المشاكل التي يمكن أن تحدث في حالة مشاركتها السكن مع أهل زوجها، لاختلاف في وجهات النظر وفي طريقة الحياة فهناك من أهل الزوج قد يتحاملون على الزوجة ويحرضون الزوج عليها إلى أن يتأثر بها ويخضع لرائهم وهذا بسبب ضعف شخصيته هذا مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة بينهما، كما أن السكن عند أهل الزوجة ليس حلا صحيحا فكثير من الأحيان تكون أم الزوجة غير حكيمة عند حدوث أي مشكلة بين ابنتها وزوجها فتحاول أن تتدخل لنصرة ابنتها والوقوف بجانبها حتى لو لم تكن على صواب، وكذلك الحال بالنسبة لأب الزوجة الذي قد يكون غير ناصح وأمين في حل الخلاف وتضخيم المشاكل اليومية التي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين فتدخلهم يمكن أن يؤدي إلى انهيار علاقة ابنتهم بزوجها ووصولها إلى الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 15).

13. عدم الاحترام ما بين الزوجين:

هناك بعض الأزواج وخاصة من جيل الشباب من لا يقدر معنى الحياة الزوجية، فلا توجد حياة خالية من المشكلات الاجتماعية اليومية إلا أن هناك من يستخدم العنف ضد زوجته كالإهانة أمام الأبناء أو أمام أهله والشتم بل الضرب بشكل مستمر واستعمال الكلمات النابية بين الزوجين يؤدي إلى فقدان الحب وتأزم الأمور وبالتالي يكره الواحد منهما الأخر هذا مما يكون سببا لحدوث الطلاق (السبعاوي، 2013، صفحة 16)

استنتاجات البحث:

يتبين مما تم عرضه سابقاً ومن خلال الاحصائيات والجداول السابقة ان اسباب الطلاق تكاد لا تختلف عبر السنوات وعبر الاجيال اللاحقة كل النسب وانتشار الاسباب يختلف حسب الاحداث وما يتعرض له المجتمع من ظروف اقتصادية واجتماعية تؤثر في زيادة هذه الاسباب او قلتها.

وهذا يدل على ان تماسك الاسرة وبناء الحصية العراقية والتقاليد والمعايير لا تتغير يتغير الظروف والاحداث وانما تزداد وتقل حسب شدتها وتأثيرها على الاسرة، ويتضح ذلك من خلال النسب المئوية لأسباب الطلاق والتي اظهرت:

1- في عام 1989 وكانت بعد انتهاء الحرب وبدا المجتمع ينتعش اقتصاديا واجتماعيا زادت نسب الطلاق بسبب الزواج بزوجة ثانية وبسبب العلاقات خارج نطاق الزواج والتحرر في المجتمع وادمان الكحول على باقي الاسباب الخرى.

2- اما في عام 1993 ودخول العراق في حصار اقتصادي شديد وتدني دخل الفرد الاقتصادي وما تحمله من معاناة معيشية ازدادت نسب الطلاق بسبب سوء الوضع الاقتصادي وازدياد الطلاق بسبب المعاناة المعيشية القاسية لانخفاض مستوى الدخل.

3- وبعد مرور حوالي (3) سنة ما حصل فيها من سقوط نظام الحكم وتبدل الاحوال والمعيشة وحصول الطائفية والحرب وارتفاع دخل الفرد والانفتاح على العالم والكثير من التغيرات الثقافية والاقتصادية كانت الاسباب في الطلاق تقريباً هي نفسها حسب الاحصاءات ولكن ازدادت نسب الطلاق بسبب المشكلات العائلية مثل السكن مع اهل الزوج والخيانة الزوجية وادمان الكحول والمخدرات وانعدام التوافق بين الزوجين.

4- من عام 2019 الى عام 2023 تقريباً كانت النسب والاسباب متقاربة مما يدل على استقرار الاحداث في المجتمع والبلد.

5- بشكل عام ما يجري من احداث يترك اثره على العلاقات الزوجية ولكن بشكل عام ثقافة وعادات وافكار الافراد والاسر هي في كل زمن.

التوصيات

1- ضرورة العمل في تعديل من الإجراءات الطلاق والمصالحة بالمحكمة لإعطاء فرصة أكبر للطرفين في مسالة التفكير بالموضوع بصورة أعمق وإمكانية التفاهم بين الزوجين.

2- تفعيل دور الباحث الاجتماعي في المحكمة من خلال توفير المكان المناسب ليتسنى له ممارسة دوره الفاعل من خلال عقده عدة جلسات وعدم الاقتصار على جلسة في محاولة إيجاد الحلول الممكنة التي تساعد على تحقيق التوافق بين الزوجين والحد من حدوث الطلاق.

3- تكثيف الحملات الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي تهدف إلى تنوير وتثقيف المجتمع بخطورة الطلاق وتأثيراته على الأسرة والمجتمع.

4- مراعاة الأهل الشروط الصحيحة في زواج أبناهم وبناتهم وفقا لشروط والضوابط السليمة منها مراعاة للتوافق الفكري والعمري.... الخ.

5- على وزارة التربية إدخال مادة تدريسية تتناسب مع عمر كل مرحلة وفهمهم من اجل تأهليهم للحياة الزوجية، ووضع برامج للتعليم تدرس فيها مواد تعالج جوانب معينة في العلاقات الزوجية وتقوم بتدريس المقبلين على الزواج على كيفية تربية الأطفال.

6- تكثيف دور مؤسسات المدنية والدينية من خلال تنظيم دورات مستمرة بهدف توعية المقبلين على الزواج بأهمية الأسرة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من الانهيار.

7- عقد الندوات والحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج لتعريفهم بأهمية الحياة الزوجية ودور والأسرة في تربية الأولاد.

8- أنشاء جمعيات لتقديم النصح والإرشاد للأهالي في حال وقوع مشاكل.

9- تعاون مختلف القطاعات الرسمية والخاصة لدراسة ظاهرة الطلاق لوضع سبل عالجها.

المقترحات

1- اجراء دراسة مشابهة على طلبة الجامعة لمعرفة ما هي الشروط المناسبة للشريك من وجهة نظرهم.

2- اجراء دراسة لمعرفة ما هي العوامل التي ساعدت على استمرار الزواج لدى عينة من المتزوجين لفترة طويلة.

3- اجراء دراسة عن علاقة الطلاق ببعض المتغيرات منها (التفكير الزواجي، التوافق الزواجي، الذكاء).

Abstract

Reasons for divorce

(A comparative study for the years 1989-1993 and 2019-2023)

By Thurayya Ali Hussein

The phenomenon of divorce is considered one of the most dangerous social problems facing human societies at all times and places, regardless of the degree of their cultural and scientific advancement, because it threatens the family entity with dissolution, division, and various types of difficulties, which leaves its effects on society as a whole. Therefore, the goal of the current research is to identify the underlying causes behind this phenomenon and compare them to identify the change and difference of these causes across generations and different years in order to limit its spread and its effects on society.

In order to achieve this goal, data and statistics were collected from the records of the Social Research Department in the Personal Status Court Department in Al-Bayaa and Al-Karrada in Baghdad for the years (1989-1993) and (2019-2023). After tabulating the data, processing it statistically, and extracting the percentages for the reasons, the results showed the following:

1- The reasons are generally similar despite the passage of more than (30 years) and the society being exposed to many changes and difficulties, including wars, regime change, siege, and bitter cultural and economic conditions.
2- Through comparisons, the difference in the percentages of increase and decrease for these reasons in society is evident.
3- In 1989, the highest rates of causes of divorce were polygamy, alcoholism, and suspicious relationships outside of marriage.
4- During the years of the siege and in 1993, the highest percentages of reasons for divorce were low income, deteriorating economic conditions, and the demands of living.
5- In the years 2019 and 2023, the highest percentages of divorce reasons were due to marital infidelity, alcohol and drug addiction, and incompatibility between the parties.

The researcher presented a number of recommendations and proposals.

المراجع:

- بيتر بلاو. (1964). *التبادل والسلطة في الحياة الاجتماعية* (الطبعة 1). نيويورك: جون وايلي وأولاده.
- تحفة أحمد السيد حندوسة. (1973). *الزولج والطلاق وحقوق الزوجة والأولاد في مصر القديمة*. القاهرة: دار الدعوة للطباعة والنشر، أطروحة دكتوراه.
- خالد بن عمر الرديعان. (2008). *طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين، دراسة علمية محكمة*. السعودية: مركز بحوث كلية الآداب– عمادة البحث العلمي– جامعة الملك سعود.
- رأفت السيد أحمد السيد عسكر. (2004). *علم النفس الإكلينيكي: التشخيص والتنبؤ في ميدان الاضطرابات النفسية والعقلية* (الطبعة1). القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع.
- سعاد معروف الدوري. (1994). *السمات الشخصية للزوجين وعلاقتهما بالتوافق الزواجي*. بغداد: رسالة دكتوراه في علم النفس.
- سعد أحمد مرسي. (1991). *التربية والتقدم* (الطبعة3). القاهرة، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- سعد الحقباني. (2013). *دليل الإرشاد الأسري مشكلة الطلاق العاطفي وكيف يتعامل معها المرشد*. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- سليمان بن عبد الله بن عبد العزيز العقيل. (2009). *ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي*.http://www.saudidivorce.org/suite/showthread.
- سناء الخولي. (1985). *التغير الاجتماعي والتحديث*. الاسكندرية: 40 شارع سوتر الازاريطة.
- شفيق عياش. (2004). *ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيلاة/ فلسطين (دراسة ميدانية)*. فلسطين: مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 3.
- عائدة سالم محمد الجنابي. (1984). *المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق- دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد*. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- عبد الرزاق فريد المالكي. (2001). *ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته- محاطره وحلوله (دراسة ميدانية)*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- علاء الدين خروفة. (1962). *شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 سنة 1959* . بغداد: مطبعة العاني، مكتبة ومؤسسة دار تراث.
- عمر الشواشرة، و هبه عبد الرحمن. (المجلد (14) العدد (3)، 2018). الأنفصال العاطفي وعلاقته بالأفكار اللاعقلانية لدى المتزوجين. *المجلة الأردنية في العلوم والتربية*.
- فاهوم شلبي. (1992). *الطلاق في لواء رام الله: دراسة إحصائية اجتماعية*. جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، سلسلة الدراسات والأبحاث.
- فيصل الزراد، و آخرون. (1987). *دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة*. دبي: دار القلم.
- مصطفى المسلماني. (1977). *الزواج والأسرة*. مصر: وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ملا حسن عثمان. (1984). *الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر من كتاب المتغيرات الاجتماعية والثقافية ظاهرة الطلاق عايدة الجنابي*.
- هناء جاسم السبعاوي. (2013). *الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل- دراسة مسحية*. الموصل: مركز دراسات الموصل، إضاءات موصلية، العدد (74).